المطلب الثاني :أهداف التنمية وسبل تحقيقها وأهم العوائق التي تقف في وجه التنمية :

أولا-أهداف التنمية: أهداف التنمية هي المبادئ والغايات التي تسعى إليها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمعات المدنية لتحقيقها من أجل تعزيز التقدم والرخاء في المجتمعات و هذه الأهداف عادةً تشمل مجموعة متنوعة منها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن بين الأهداف الشائعة للتنمية:

- **القضاء على الفقر وتعزيز المساواة الاقتصادية والاجتماعية :**من خلال خلق فرص متساوية للجميع وتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة والموارد.
- **تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية :**من خلال تحسين الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وتحسين جودتها، ويمكن تعزيز قدرات الأفراد وتمكينهم من المشاركة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **تعزيز الصحة والرفاهية العامة :**يصبو هذا الهدف إلى تحسين حالة الصحة والرفاهية للسكان عبر توفير الرعاية الصحية الأساسية وتعزيز الوعي بالصحة والسلامة العامة.
- **الحد من التمييز وتعزيز العدالة الاجتماعية :**يسعى هذا الهدف إلى خلق مجتمعات أكثر شمولية وعادلة عبر الحد من التمييز وتعزيز العدالة والمساواة في الفرص.
- **تعزيز الاستدامة البيئية وحماية البيئة** :يهدف هذا الهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة وتحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي والجيل القادم.
- **تعزيز الحوكمة الفعّالة وتعزيز الديمقراطية :**من خلال بناء نظم حكم فعّالة وشفافة ومسؤولة، يمكن تعزيز المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

- **تعزيز التعاون الدولي وبناء شراكات فعّالة** :من خلال تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمعات المدنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المشتركة.

تهدف التنمية إلى تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وتعزيز التنمية المستدامة التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ثانيا :وفي سبيل تحقيق أهداف التنمية المذكورة، يتطلب الأمر جهوداً متعددة الجوانب وتداخلية بين القطاعات المختلفة في المجتمع نذكر منها:

- **تعزيز التمويل الشامل :**يجب تعزيز التمويل الشامل والمتوازن للمشاريع والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية ويمكن ذلك من خلال زيادة الاستثمار في البنية التحتية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي العالي.

- **تعزيز الشمولية والمشاركة الاجتماعية :**يجب أن تكون العمليات التنموية شمولية وتشمل جميع شرائح المجتمع بمختلف أطيافها و يمكن ذلك من خلال تشجيع المشاركة الفعّالة للمجتمع المدني والقطاع الخاص في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات.

- **تكنولوجيا وابتكارات للتنمية :**يجب استخدام التكنولوجيا والابتكارات بشكل فعّال لتحقيق أهداف التنمية و يمكن توظيف التكنولوجيا في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية والشفافية.

- **تعزيز التعليم والتدريب المهني :**يجب تعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتمكين الشباب ورفع مستوى المهارات وتحقيق التنمية المستدامة.

- **تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد :**يجب أن تكون الحوكمة الفعّالة ومكافحة الفساد من أولويات الأهداف التنموية، حيث تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الثقة في المؤسسات.

- **تعزيز التنمية المحلية والمستدامة :**يجب تعزيز التنمية على المستوى المحلي وتمكين الجهات المحلية للمساهمة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات التنموية، مما يسهم في تحقيق التوازن الإقليمي والاقتصادي.
- **تعزيز العدالة البيئية والتنمية المستدامة :**يجب أن تكون حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة أحد أولويات السياسات التنموية، مما يضمن استدامة الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

تحقيق أهداف التنمية يتطلب جهوداً متكاملة ومستمرة من قبل جميع أفراد المجتمع والمؤسسات المعنية، ويتطلب التعاون الدولي والشراكات الفعّالة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.

ثالثا- أهم معوقات التنمية :

التنمية تواجه العديد من المعوقات التي تقف في وجه تقدمها وتحقيق أهدافها، وتختلف هذه المعوقات من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى و نذكر بعض المعوقات الشائعة التي تواجه عملية التنمية:

- **الفقر والتهميش الاقتصادي :**يعد الفقر وعدم المساواة الاقتصادية أحد أكبر المعوقات للتنمية ، فالأفراد الذين يعانون من الفقر يجدون صعوبة في الحصول على الفرص الاقتصادية والتعليمية التي تمكنهم من تحسين وضعهم الاقتصادي.
- **سوء التعليم ونقص المهارات :**يعد التعليم ذا أهمية كبيرة في تعزيز التنمية، ولكن العديد من البلدان تعاني من نقص في نوعية التعليم وقلة الفرص التعليمية، مما يؤدي إلى نقص المهارات الضرورية للمشاركة في سوق العمل الحديث.
- **تغير المناخ والكوارث الطبيعية :**يمكن أن تلحق الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير، أضراراً جسيمة بالبنية التحتية للمجتمعات، مما يعرقل عمليات التنمية ويزيد من الفقر والتشرد.

- **النزاعات والصراعات :**تشكل الحروب والصراعات الداخلية والنزاعات العرقية والدينية عوائق كبيرة أمام التنمية، حيث تدمر البنية التحتية وتقتلع المجتمعات وتزيد من حالات النزوح والفقر.
- **سوء الحوكمة والفساد :**يعد سوء الحوكمة والفساد عائقاً رئيسياً أمام التنمية، حيث يؤدي إلى سوء توزيع الموارد وقلة الشفافية في إدارة الشؤون العامة، مما يزيد من الفجوة بين الأثرياء والفقراء ويحد من فرص التنمية المستدامة.